الخزينة العامة للدولة

اولاً: مفهوم واهمية الخزينة العامة للدولة

تقسم الوحدات الحكومية غير الهادفة الى الربح الى ثلاث انواع ، الاول وحدات حكومية تحقق ايرادات تفوق النفقات التي تدفعها بمقدار كبير مثل الهيئة العامة للضرائب، والنوع الثاني وحدات حكومية تحقق ايرادات تقل عن نفقاتها مثل وزارة الصحة ووزارة التربية ، اما النوع الثالث من الوحدات الحكومية فهي وحدات حكومية تكاد تكون ايراداتها شبه معدومة مقارنة بنفقاتها الضخمة مثل وزارة الداخلية ووزارة الدفاع .

وتبين الانواع الثلاث من الوحدات الحكومية انعدم التوازن بين ايرادات ونفقات كل وحدة حكومية ، اذ يتحقق التوازن على مستوى الدولة ككل من خلال جهاز بسيط ينسق هذه العملية والذي يطلق عليه (الخزينة العامة للدولة)،حيث لا يوجد علاقة بين مقدار ما تستلمه الوحدة الحكومية من ايرادات وما تدفعه من نفقات ، فكافة الايرادات تستلم وتسجل حسب التبويب المحدد لها في الموازنة العامة وترسل الى الخزينة العامة للدولة من خلال ايداعها في الحساب الجاري للحزينة لدى البنك ، ومقابل ذلك تلتزم الخزينة العامة بتمويل الوحدات الحكومية المرتبطة بها لتكمينها من دفع نفقاتها وفي حدود التخصيصات المعتمدة لكل وحدة في الموازنة العامة .

ومن هذه المنطلق ، فأن الخزينة العامة هي (ادارة محاسبية حكومية تجمع فيها الدولة اموالها من مصادر الايراد المختلفة ، وبالمقابل تلتزم هذه الادارة بتمويل الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح لتكمينها من تسديد نفقاتها اللازمة لممارسة نشاطها بشرط ان تكون النفقات في حدود التخصيصات المعتمدة المحددة لكل وحدة حكومية بموجب قانون الموازنة السنوي) .

كما تمثل الخزينة العامة (صندوق الدولة الذي تودع فيه الوحدات الحكومية المختلفة كافة الايرادات التي تحصل عليها والمكلفة بجبايتها بموجب القوانين

وتسحب منه المبالغ اللازمة لتسديد النفقات المستحقة على تلك الوحدات وفي حدود التحصيصات المعتمدة المقررة في الموازنة العامة) .

استناداً لما تقدم فأن للخزينة العامة للدولة اهمية كبيرة تبرز هذه الاهمية من خلال الاتي :

1- مساعدة الدولة في تحقيق التوازن بين مبالغ الايرادات المستلمة وبين المبالغ الواجب دفعها لتلبية الاحتياجات المختلفة للوحدات الحكومية غير الهادفة للربح .

2- تأمين التمويل اللازم لتسديد نفقات الوحدات الحكومية من خلال توفير السيولة النقدية اللازمة لذلك وفي الوقت المناسب .

3- المساعدة في معرفة الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة للخزينة (اي الايرادات المستلمة) وبين التدفقات النقدية الخارجة منها (اي النفقات الواجب دفعها) وبما يمكن من تحديد مدى الحاجة الى الاقتراض وتوقيتاته .

4- الاشراف على السيولة النقدية المتاحة للخزينة للخزينة العامة للدولة والتي توفرها للوحدات الحكومية غير الهادفة للربح لتنفيذ الموازنة العامة للدولة كما ووقتاً وبما يؤمن الاستخدام الحدي للموجود النقدي .

ثانياً : فروع الخزينة العامة لدولة العراق

تمثل فروع الخزينة العامة دوائر محاسبية تابعة الى وزارة المالية من الناحية الادراية والفنية هدفها تقديم الخدمات المالية والمحاسبية الى الوحدات الحكومية المرتبطة بها . وتضم الخزينة العامة لدولة العراق الفروع المبينة التي بمجموعها الحزينة العامة لدولة العراق ، كما يشكل مجموع نفقاتها وايراداتها نفقات وايرادات الدولة والتي تضهر في نهاية السنة المالية في الحساب الختامي للدولة . والاتي توضيح لكل فرع من هذه الفروع :

1- <u>الخزائن الرئيسة</u> تمثل ادارات محاسبية ومالية تابعة الى وزاة المالية ومرتبطة من الناحية الادارية برئيس الوحدة الحكومية غير الهادفة للربح الموجودة فيها . وتضم الخزائن الرئيسة الفروع الاتية :

أ- قسم الامور النقدية في دائرة المحاسبة في وزارة المالية

يمثل هذا القسم الخزينة الرئيسة الاولى لدولة العراق ، فـ بالاضافة الى الواجبات الرئيسة التي يقوم بها اسوة بباقي الخزائن الرئيسة الاخرى فأن هذا القسم يتولى مهمة اداء واجبات اضافية تميزه عن الخزائن الرئيسة الاخرى منها :

- تمويل الخزائن الرئيسة الاخرى (سواء كانت الخزينة المركزية او خزائن المحافظات او الوحدات الحكومية المطبقة للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي) لسد احتياجاتها من النقد لتمكينها من تسديد نفقاتها .
- سحب الموجود النقدي الفائض عن حاجة اي خزينة رئيسة اخرى واضافته الى الحساب الجاري لدى البنك المركزي العراقي .
- تسجيل الايرادات المتآتية من بيع وتصدير النفط الخام والمستقات النفطية والثروات المعدنية الاخرى .
- تحصيل حصة الخزينة العامة من ارباح الوحدات الحكومية الممولة ذاتياً والمملوكة للدولة (اي الشركات العامة) .
- تسديد مبالغ المنح والاعانات والتبرعات الى الجهات التي تقرر الدولة اعطائها لها بموجب القرارات الصادرة .
- تسديد الالتزامات او الديون الخارجية المترتبة على الدولة تجاه الدول اوالمنظمات الاخرى .

- دفع مبالغ الاستثمارات التي تقرر الدولة القيام بها في حالة وجود نقد فائض عن حاجة الخزينة العامة ، ويتشرط في عملية الاستثمار ان يتم استثمار اكبر مبلغ ممكن بحيث لايؤثر على قدرة قسم الامور النقدية على تمويل الخزائن الرئيسة الاخرى وان يتم الاستثمار لاطول مدة ممكنة وفي مجالات مربحة لتصبح في المستقبل مصدر من مصادر ايرادات التي تندرج ضمن الموازنة العامة .
- استلام مبالغ القروض في حالة حدوث نقص في الموجود النقدي لضعف تدفق الايرادات ولجوء الدولة الى لاقتراض ، ويشترط في الاقتراض الحصول على اصغر مبلغ يغطي النفقات المستحقة وان تكون مدة القرض اقل مدة ممكنة لتقليل مبلغ الفوائد المترتبة على القروض والتي ستتكبدها الخزينة في حال اللجوء الى الاقتراض .
- اعداد التقارير المالية الدورية والحساب الختامي على مستوى الدولة ككل .

ب ـ الخزينة المركزية

ومقرها في بغداد وتابعة الى وزارة المالية وترتبط بها كافة الوحدات الحكومية الموجودة في بغداد والتي لازالت تطبق النظام المحاسبي الحكومي المركزي ، اي الوحدات التي لا تخول الصلاحيات المالية الخاصة بصرف او قبض اي مبلغ ، وتتولى الخزينة المركزية قبض الايرادات ودفع النفقات وتنظيم العمل المحاسبي الخاص بالخزينة والوحدات الحكومية التابعة لها حيث تتبع طريقة مركزية الصرف المشار اليها سابقاً .

ج ـ خزائن المحافظات

وتتوزع جغرافياً بمعدل خزينة واحدة لكل محافظة وترتبط بها كافة الوحدات الحكومية الموجودة في تلك المحافظة وتتولى خزينة المحافظة تمويل خزائن الاقضية والنواحي المرتبطة بها ، كما تقوم خزائن المحافظات بتنظيم العمل المحاسبي ومراقبة التصرفات المالية للوحدات الحكومية المرتبطة بها .

د- الوحدات الحكومية المطبقة للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي

يعد هذا النوع من الوحدات من الخزائن الرئيسة مثل الهيئة العامة للضرائب وجامعة بغداد ودائرة صحة بغداد / الكرخ وغيرها ، ففي الوقت الذي تختص فيه الفروع الثلاثة السابقة للخزائن الرئيسة بالاعمال المحاسبية والتمويلية فقط وليس لها مهمة اخرى ، فأن الوحدات الحكومية المطبقة للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي تمتاز بأنها تجمع بين صفتين اساسيتين ، الاولى كونها وحدة حكومية تنفذ الواجبات والمهام المكلفة بها بموجب القانون والثفة الثانية كونها احدى الخزائن الرئيسة ، فهي تحتفظ بجزء من الموجود النقدي الموحد للخزينة العامة للدولة في الحساب الجاري الذي يفتح لها بموافقة وزارة المالية .

ان اي فرع من فروع الخزائن الرئيسة (سواء كان قسم الامور النقدية او الخزينة المركزية او خزائن المحافظات اي الوحدات الحكومية المطبقة للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي) . يتولى مسؤولية القيام بالواجبات الاتية :

- قبض الايرادات المتآتية من الوحدات الحكومية التابعة لها وفقاً لمصادر الايراد المختلفة .

- دفع نفقات الوحدات الحكومية التابعة لها في حدود التخصيصات المعتمدة الواردة في قانون الموازنة السنوي.
- عمليات التنظيم المحاسبي حيث ان من واجبات الخزينة العامة تحقيق تكامل الدورة المحاسبية من خلال تسجيل كافة القيود المحاسبية المثبته في المستندات (حسب نوع المستند سواء كان صرف او قبض او قيد) في سجل اليومية العامة والترحيل الى سجل الاستاذ واستخراج الارصدة واعداد التقارير المالية الدورية وارسالها الى وزارة المالية لغرض توحيدها واعداد التقارير المالية الموحدة على مستوى الدولة ككل .
- اجراء عمليات التدقيق حيث يوجد في كل فرع من فروع الخزينة العامة الرئيسة هيئة تدقيق او شعبة تدقيق تتولى تدقيق العمل المحاسبي الخاص بتلك الخزينة .
- المحافظة على الموجود النقدي للدولة لدى الخزينة وذلك عن طريق قيام الخزينة العامة بمطابقة الموجود النقدي الفعلي مع الرصيد الدفتري سواء كان لحساب الصندوق (عن طريق اجراء الجرد الفعلي) او لحساب البنك (عن طريق اعداد كشف مطابقة حساب البنك) .

2- الخزائن الفرعية

تعد هذه الخزائن فروعاً للخزائن الرئيسة ولها صلاحيات محدودة وتمارس جزءاً من واجبات الخزينة العامة الرئيسة . وتضم الخزائن الفرعية الفروع الاتية:

1- خزائن الاقضية (مديريات المال في الاقضية).

2- خزائن النواحي (صناديق المال في النواحي) .

3- خزائن القنصليات والملحقيات العراقية في الخارج (صناديق الممثليات العراقية في الخارج).

يعد الموجود النقدي للخزينة الفرعية جزء من الموجود النقدي الموحد للخزينة العامة للدولة ومع ذلك فأن الخزينة الفرعية لا تقوم بكل واجبات الخزينة الرئيسة المذكورة سابقاً فعلى سبيل المثال تتولى خزينة القضاء دفع نفقات الوحدات الحكومية الموجودة في ذلك القضاء وكذلك استلام الايرادات المتحققة للوحدات الحكومية الموجودة في القضاء وتسجيلها في سجل يومية الصندوق (محاسبة 66) وفي نهاية كل شهر ترسل الخزينة الفرعية (اي خزينة القضاء) ما جمع لديها من مبالغ مع المستندات التي نظمتها سواء كانت صرف او قبض مع نسخة من سجل يومية الصندوق الى خزينة المحافظة التي تقوم بدورها بتدقيق تلك المتنسدات والتأكد من صحتها

وتسجيلها في سجل اليومية العامة الخاص بخزينة المحافظة وترحيلها الى سجل الاستاذ واعداد التقارير المالية الدورية وارسالها الى وزارة المالية ، لذلك فأن السجلات المحاسبية الخاصة بخزينة المحافظة تتضمن العمليات المالية الخاصة بخزينة المحافظة وكذلك خزائن الاقضية وخزائن النواحي والوحدات الحكومية الموجودة في تلك المحافظة .